

Distr.
GENERAL

S/1999/621
28 May 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



التقرير السادس الذي أعده الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى

أولا - مقدمة

١ - قرر مجلس الأمن، في الفقرة ٣ من قراره ١٢٣٠ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩، أن يستعرض كل ٤٥ يوما، بناء على تقارير الأمين العام، ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى على ضوء التقدم المحرز صوب تنفيذ الالتزامات التي قطعها رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى على نفسه للأمين العام في رسالته المؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (A/1999/98، المرفق).

٢ - ووفقا للفقرة ١٨ من القرار ١٢٣٠ (١٩٩٩)، قدم التقرير الأول إلى المجلس في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٩ (S/1999/416)، ويبين هذا التقرير التطورات الحاصلة في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ ذلك الوقت.

ثانيا - الجوانب السياسية للتطورات الحاصلة في جمهورية أفريقيا الوسطى

٣ - على الرغم من المأزق الذي نشب بشأن توزيع المناصب في مكتب الجمعية الوطنية، وهو الأمر المبين في تقريره الأخير (S/1999/416، الفقرة ٣)، أخذت تلك الجمعية تؤدي عملها بصورة طبيعية في الفترة المشمولة بالتقرير واتخذت إجراءات بشأن عدد من المسائل، من بينها تعديل قانون الانتخابات، وإصلاح القوات المسلحة وإصلاح الاقتصاد. وهذه أمور تبين أدناه بالتفصيل.

إنشاء اللجنة الانتخابية المختلطة المستقلة

٤ - تعلق الكثير من النشاط السياسي الجاري منذ صدور تقريره الأخير بإنشاء اللجنة الانتخابية المختلطة المستقلة وأدائها وعضويتها، وهذه اللجنة مسؤولة عن تنظيم الانتخابات وإجرائها. وكان تدشين اللجنة - الذي حدث في نهاية المطاف يوم ١٩ أيار/مايو عندما تلا أعضاؤها اليمين - قد تأخر بصورة خطيرة بفعل سلسلة من الخلافات بين الحركة الرئاسية والمعارضة، وكذلك بفعل الانقسامات الداخلية. وتضم تلك اللجنة ٢٧ عضوا، من بينهم تسعة أعضاء من الحركة الرئاسية ومثلهم من المعارضة، وهناك أيضا أعضاء آخرون يمثلون وزارات الحكومة والمستقلين.

٥ - وقد بينت في تقريره الأخير (الفقرات ١٠ إلى ١٢) الاعتراضات التي أبدتها المعارضة نتيجة لقرار الرئيس باتاسي القاضي بإسناد إدارة فروع اللجنة في المقاطعات إلى نواب رؤساء الشرطة، الذين يعتبرون مواليين له. ونتيجة لهذه الاعتراضات، وعلى إثر تدخلات البعثة ومجموعة المانحين، أصدر الرئيس في ١ أيار/ مايو مرسوما يقضي بإنشاء آلية رقابة تستهدف ضمان أداء اللجنة لعملها بنزاهة.

٦ - ولا بد للجنة أن تتخذ الآن، وعلى وجه الاستعجال، عددا من القرارات بشأن تنظيم الانتخابات وإجرائها، من بينها تحديد موعد الاقتراع وميزانية الانتخابات وطرائق التصويت، وهذه مسائل لم يحل أي منها حتى الآن. ويتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنسيق المساعدة الانتخابية، مع اللجنة والبعثة على إعداد ميزانية.

٧ - وتفيد التقارير أن الجمعية الوطنية تراعي، في تنقيحها لقانون الانتخابات، عددا من الاقتراحات التي قدمتها البعثة والمانحون نتيجة لدراساتهم للانتخابات التشريعية. وعلى وجه التحديد، يبدو من المرجح التوصل إلى اتفاق بشأن استعمال بطاقة اقتراع وحيدة، بشرط تغطية تكاليف كل من التدريب وتثقيف الناخبين. وقد أبدى المانحون استعدادهم لتحمل هذه التكاليف.

حقوق الإنسان

٨ - ركز قسم حقوق الإنسان التابع للبعثة، في خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جهوده أساسا على تنظيم حلقة دراسية وطنية بشأن تأثير حقوق الإنسان على عملية إعادة البناء. وواصل القسم تنفيذ مشاريعه الجارية في ميدان التثقيف والمساعدة التقنية المتعلقة بحقوق الإنسان، لا سيما حملة التوعية الجماهيرية التي تنطلق من إذاعة البعثة والبرنامج التدريبي للشرطة الوطنية بهدف نشر مفاهيم حقوق الإنسان ومبادئها كما واصل القسم إذاعة برامج الإعلام والتثقيف المتعلقة بحقوق الإنسان مرتين أسبوعيا، بالفرنسية ولغة السانغو.

٩ - كذلك أعد قسم حقوق الإنسان خططا لعقد حلقة دراسية وطنية بشأن تأثير حقوق الإنسان على عملية إعادة البناء الوطني، ومن المقرر الآن عقدها في بانغي في الفترة من ٣١ أيار/ مايو إلى ٢ حزيران/ يونيو ١٩٩٩. وقد أعد هذا المشروع في إطار عقد الأمم المتحدة للتعليم في مجال حقوق الإنسان (١٩٩٥-٢٠٠٤)، بهدف اعتماد خطة عمل وطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان ولتعزيز تلك الحقوق. وقد وافق جميع الشركاء وجميع المشتركين في الحلقة على عدة مواضيع تتعلق بحقوق الإنسان، من بينها التنمية، والانتخابات، وإقامة العدالة، وموظفي إنفاذ القوانين وقوات الأمن، والمرأة، والطفل، واللاجئون، ووسائل الإعلام، والنيابات العمالية. ومن شأن هذا النوع في المواضيع أن يساعد على تعيين الاحتياجات وتحديد الأولويات في المجالين الرئيسيين المتعلقين بتعزيز حقوق الإنسان وحماية تلك الحقوق في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما يعد القسم برنامجا تدريبيا آخر لضباط الشرطة المعينين حديثا، ومن المقرر تنفيذه في الشهور المقبلة.

الإعلام

١٠ - قام مكتب الاعلام في خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير بتوفير الإحاطات الإعلامية بناء على الطلب لوسائل الإعلام وعامة الجمهور، فضلا عن المدارس. وفيما يلي مواضيع الإحاطات: إنشاء الأمم المتحدة ودورها؛ عمليات حفظ السلام، ولاية البعثة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

١١ - يقوم قسم الإعلام، إلى جانب تنظيمه مؤتمرا صحفيا أسبوعيا، بإصدار نشرة شهرية باللغتين الفرنسية والانكليزية ولغة السانغو عنوانها "طريق السلام". وهو يعد أيضا عرضا أسبوعيا للصحف ينشر المعلومات المتعلقة بالبعثة والأمم المتحدة بصيغتها الواردة في الصحافة المحلية والصحافة الدولية.

١٢ - وقد شرع في إجراء سلسلة اجتماعات بين وكالات الأمم المتحدة وممثلي الإذاعة الحكومية لزيادة التعاون وتحسين تدفق المعلومات بين الجانبين. ومن المقرر أن يركز برنامج إذاعي جديد على القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، ويتوقع له أن يذاع لمدة نصف ساعة مرتين أسبوعيا، وسيكون عنوانه "كلنا معا". وقد اتخذ ما يلزم لتضمين جدول إذاعة البعثة برنامجا دوريا مخصصا للجنة الانتخابية ولأنشطة البعثة الانتخابية.

وجود الأمم المتحدة في مرحلة ما بعد البعثة

١٣ - طلب إليّ مجلس الأمن، في الفقرة ٧-١ من قراره ١٢٣٠ (١٩٩٩)، أن أنظر، تمشيا مع بيان رئيسه المؤرخ ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ (S/PRST/1998/38)، في الدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة في مرحلة الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام في فترة ما بعد الصراع في جمهورية أفريقيا الوسطى، وطلب إليّ كذلك أن أقدم، بعد التشاور مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، توصيات بشأن الوجود الذي يمكن أن يكون للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى بعد إنهاء تواجد البعثة هناك.

١٤ - ورغم أن الأمانة العامة قد أجرت مشاورات واسعة النطاق بشأن هذه المسألة مع مختلف الشركاء، بما فيهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يبدو من السابق لأوانه في هذا الوقت تقديم توصيات تفصيلية إلى المجلس بشأن وجود ما للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى في مرحلة ما بعد البعثة. إلا أنني بصفة عامة قد أرتأي رهنا بنتائج الانتخابات الرئاسية وبتطورات الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، إنشاء مكتب سياسي صغير في بانغي بعد انسحاب البعثة. ويمكن أن تشمل مهام هذا المكتب ما يلي:

(أ) تسهيل استمرار الحوار والمصالحة، ولا سيما فيما بين مختلف القوى الفاعلة السياسية، بهدف ضمان الوحدة الوطنية، ولا سيما في مرحلة ما بعد الانتخابات؛

(ب) دعم جميع الجهود الرامية إلى ترسيخ وتعزيز عملية التحول الديمقراطي وتشجيع الحكم السليم وسيادة القانون، بما في ذلك جهود المجتمع المدني؛

(ج) المساعدة على حشد الدعم السياسي والمالي الدولي لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تجريها الحكومة؛

(د) توفير الإطار السياسي وحلقة الوصل اللازمين لتكامل أنشطة منظومة الأمم المتحدة في البلد دعماً لبرامج الحكومة الرامية إلى نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولتدريب الشرطة، وبرامج حقوق الإنسان وثقافة السلام، والبرامج الأخرى المتعلقة ببناء السلام فيما بعد الصراع.

١٥ - ونظراً للحاجة إلى المضي في مساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى على إجراء الإصلاحات المتعلقة بالأمن، قد يكون من الضروري إلحاق مستشار عسكري ومستشار شرطة مدنية بالمكتب. كما ينبغي إيلاء اعتبار خاص إلى تعزيز المساعدة الدولية لدعم الشرطة الوطنية وقوة الدرك، لتمكينهما من تحقيق الاستفادة القصوى من التدريب الذي تتلقيانه في خلال فترة ولاية البعثة. وسأعود إلى المجلس في الوقت المناسب بمقترحات أكثر تفصيلاً.

ثالثاً - دور الأمم المتحدة في الانتخابات الرئاسية

مفهوم العمليات

١٦ - أذن مجلس الأمن للبعثة، في الفقرة ٩ من قراره ١٢٣٠ (١٩٩٩) أن تؤدي، لدى إجراء الانتخابات الرئاسية، دوراً داعماً مطابقاً للمهام التي أدتها سابقاً في خلال الانتخابات التشريعية التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٨، مع إدراك المسؤولية الرئيسية التي سيضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنسيق المساعدة الانتخابية.

١٧ - ويشتمل مفهوم البعثة المتعلق بعمليات دعم الانتخابات على نشر مراقبي الانتخابات الدوليين في بانغي وفي عشرة مواقع متناثرة في شتى أنحاء الريف لكي يراقبوا جميع مراحل العملية الانتخابية. وهذه المراحل تشمل الحملة الانتخابية، وتوزيع مواقع الاقتراع وإدارتها، والتصويت في جولتين (يتوقع أن يكون الفاصل الزمني بينهما ثلاثة أسابيع)، واسترجاع بطاقات الاقتراع وعدّها، وإعلان النتائج.

١٨ - حسبما بينت في الفقرات ١٢ إلى ١٦ من تقرير الأخير، واصلت البعثة تنقيح واستكمال خططها لتقديم الدعم الانتخابي، وذلك ريثما يبدأ عمل اللجنة الانتخابية المختلطة المستقلة. وكثير من هذه التنقيحات مستمد من الدروس المستفادة من انتخابات شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر؛ وهي تهدف إلى تصحيح جوانب القصور التي شابت الدعم المقدم في تلك الفترة. ويجري الآن إعادة إنشاء الوحدة الانتخابية التابعة للبعثة بثلاثة من الموظفين، رغم استمرار الصعوبات والتأخيرات في عملية التعيين.

١٩ - والأعمال التحضيرية التي تقوم بها الأمانة العامة من أجل الانتخابات تأخذ في الحسبان حجم البلد وهيكله الإداري وضعف مرافق الاتصالات والنقل فيه، وبخاصة خارج العاصمة. فمساحة جمهورية أفريقيا الوسطى تبلغ نحو ٦٢٣ ٠٠٠ كيلومتر مربع، ويقدر عدد النخب بنحو ١,٥ مليون ناخب. وأثناء الانتخابات، سيكون هناك ما لا يقل عن ٥٠٠ ٢ مركز من مراكز الاقتراع في المناطق الإدارية الرئيسية الست عشرة، وفي المناطق الإدارية الفرعية البالغ عددها ٦٩ منطقة خارج العاصمة، وفي الدوائر الانتخابية الثماني في بانغي. ومن المنتظر أن تجرى انتخابات الرئاسة في موسم الأمطار، حين تزداد حدة الصعوبات والتأخيرات والمخاطر التي تكتنف نقل الأفراد والمواد الحساسة في أنحاء البلد.

تحديد المواقع ونشر المراقبين فيها

٢٠ - حسبما يتبين من تقرير الأخير (المقرات ١٢ إلى ١٦)، ينتظر أن تنشئ البعثة في أنحاء البلد ثمانية مواقع دائمة للرصد وموقعين مؤقتين لتكون كلها قواعد لأنشطة المراقبة وسينشر في هذه المواقع عدد صغير من المراقبين الانتخابيين على المدى الطويل، بدءاً من أوائل حزيران/يونيه. وقد استقرت البعثة على أن أقل عدد من مراقبي الانتخابات في الأجل الطويل يكفل توافر درجة مراقبة مقبولة هو ٣٠ مراقباً.

٢١ - ويَعْتَزَم كذلك نشر ما يصل إلى ٢٠٠ من مراقبي الانتخابات في الأجل القصير للقيام بأعمال المراقبة المكثفة أثناء فترة الاقتراع نفسها، تبدأ قبل ١٤ يوماً من جولة التصويت الأولى، ونفس العدد للجولة الثانية، إذا ما كانت هناك ضرورة لذلك. ورغم أن اللجنة الانتخابية المختلطة المشتركة لم تحدد بعد موعد الجولة الأولى، فإن من المتوقع وفقاً لدستور جمهورية أفريقيا الوسطى أن تجرى في أوائل أيلول/سبتمبر. ومن بين الـ ٢٠٠ مراقب الذين سيتم نشرهم، سيعين نحو النصف محلياً من العاملين بالبعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والسفارات والقنصليات والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات الدولية العاملة في البلد، في حين سيأتي الـ ١٠٠ المتبقون من مقر الأمم المتحدة ومكاتب الأمم المتحدة الأخرى، في أفريقيا وأوروبا أساساً. وفي كل موقع، سيكون هناك منسق مدني للموقع، واثنان أو ثلاثة من مراقبي الانتخابات في الأجل الطويل (٢٢ في الميدان وثمانية في بانغي)، وموظف أمن واحد، بالإضافة إلى الأفراد العسكريين.

٢٢ - ونشر المراقبين المدنيين سيتم بمجرد إعداد المواقع وكفالة أمنهم بنشر عدد محدود من قوات البعثة والقوات الوطنية مع ما يلزمهم من معدات. وتقتصر البعثة، بالتالي، أن ينشر في كل موقع من المواقع الست الدائمة - بربراتي، وكاغا باندورو، وبانغاسو، وبوسانغوا، وبوزوم، وموباى - ٣٤ من الأفراد العسكريين لتوفير الأمن والاتصالات والخدمات الطبية ومراقبة التحركات وخدمات الطيران والوقود وغير ذلك من الاحتياجات السوقية. وفي الموقعين الدائمين المتبقين. وهما بوار وبامباري اللذين سيكونان أيضاً بمثابة قاعدتين رئيسيتين للسوقيات، ستُنشر البعثة ٤١ فرداً، بما في ذلك إخصائيين إضافيين فيما يتصل بالنقل. وسينشر عشرة أفراد في كل من الموقعين المؤقتين، بحيث يبلغ مجموعة عدد الأفراد العسكريين التابعين للبعثة ٣٠٦ أفراد في كافة المواقع. كما سينشر ما مجموعه ٢٦ مركبة - ثلاث مركبات لكل موقع دائم ومركبة واحدة لكل موقع مؤقت.

٢٣ - وقد اتصلت الأمانة العامة ببلدان يمكن أن تساهم بقوات، لكي تطلب نشر الإخصائيين الإضافيين المعنيين بالسوقيات والنقل على النحو المتوخى في تقريره الأخير. وسيحل هؤلاء محل القوات الإضافية البالغ قوامها ٨٠ فردا التي وفرتها فرنسا للدعم السوقي والطبي، وإخصائي الاتصالات البالغ عددهم ١٦ فردا الذين وفرتهم كندا لدعم الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٨. وتبين الحسابات المنقحة أن ضمان توفير نفس الخدمات في مزيد من المواقع يتطلب ٦٨ من أفراد السوقيات و ٣٢ من خبراء الاتصالات، يتم نشرهم قبل شهرين من الجولة الأولى، ويعادوا إلى أوطانهم بعد أسبوعين من انتهاء الجولة الثانية. وبالتالي، فإن إجمالي الفترة المقدرة لنشر الأفراد يبلغ ١٣ أسبوعا.

٢٤ - وحسبما يتبين أيضا من تقريره الأخير، ووفقا للفقرة ١١ من القرار ١٢٣٠ (١٩٩٩)، سيزيد العدد الذي سيجري نشره من أفراد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى لدعم عملية الانتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة ليصل إلى ٣٦٠ فردا. ومن بين هذا العدد، سيتم نشر ٢٤٠ فردا في المواقع الانتخابية، بينما سيظل ١٢٠ فردا في بانغي لتوفير قدرة على الرد السريع وحراسة المواد الانتخابية الحساسة.

الاحتياجات العسكرية والأمنية والسوقية الإضافية

٢٥ - ومن المتوخى توفير الأفراد الإضافيين في مجالي الاتصالات والسوقيات من كندا ومصر، على التوالي. وأتصور في هذه المرحلة أنه سيكون من الممكن استيعاب هؤلاء الأفراد داخل هيكل القوة القائم المأذون به للبعثة، الذي يبلغ ٣٥٠ ١ من الأفراد العسكريين. غير أنه إذا تدهورت الحالة الأمنية في خلال فترة التوتر السابقة على الانتخابات لن أتردد في أن أوصي المجلس بزيادة هيكل القوة الحالي لضمان سلامة أفراد الأمم المتحدة وسلامة العملية الانتخابية.

٢٦ - كما تم الاتصال بمانحين محتملين فيما يتعلق بتوفير تبرعات لدعم القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى التي ستساعد البعثة. واحتياجاتهم تشمل توفير الزي العسكري، والأحذية وغير ذلك من العتاد الشخصي، فضلا عن النقل الجوي والدعم الطبي وحصص الإعاشة، بما تقدر تكلفته بنحو ٦٠٠ ٠٠٠ دولار. ومن المتصور نشر أفراد القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى قبل شهر واحد من إجراء الجولة الأولى ليبقوا حتى ما بعد الجولة الثانية بأسبوعين، بحيث تكون مدة البقاء في الميدان تسعة أسابيع.

٢٧ - كما ستسعى البعثة إلى تعزيز ما لديها من معدات لكي يكون بمقدورها أن تستجيب بصورة ملائمة لأية اضطرابات قد تحدث في أثناء الحملة الانتخابية. وتشمل الاحتياجات الإضافية ناقلات جنود مدرعة يتم توزيعها فيما بين السرايا السبع؛ وعربة إسعاف مصفحة؛ ومركبة مدرعة مزودة بجرافة لتطهير الطرق من المتاريس؛ وأجهزة للرؤية الليلية وغير ذلك من المعدات.

٢٨ - وسيلزم أيضا توفير موارد جوية إضافية لضمان نجاح عملية المراقبة. وبالإضافة إلى الطائرتين الثابتتي الأجنحة الموجودتين بالفعل تحت تصرف البعثة، ستحتاج البعثة إلى استخدام طائرات هليكوبتر

بصورة مؤقتة، لأغراض من بينها الإجلاء الطبي وإخلاء الخسائر. ومن المرتأى نشر الطائرات الهليكوبتر جميعها قبل الجولة الأولى. كما ستلزم طائرات إضافية من ذات الأجنحة الثابتة ومعدات متصلة بها وبعض أعمال الإصلاح لمدرج هبوط الطائرات. وعلى أية حال، يتوقع أن تؤدي الأحوال الجوية المعاكسة في خلال فترة الانتخابات وعدم وجود أية بنية أساسية في مجال الأرصاد الجوية إلى تأخير وإلغاء رحلات جوية، مما سيستلزم أشد احتياطات الأمان.

رابعا - الجوانب العسكرية والأمنية

٢٩ - ظل الهدوء يسود جمهورية أفريقيا الوسطى وعاصمتها بانغي في خلال الفترة التي يغطيها التقرير. غير أنه نتيجة للاتفاق الذي تم التوصل إليه في سرت، في الجماهيرية العربية الليبية، في ١٨ نيسان/أبريل، بدأت تشاد في سحب قواتها التي يقدر عددها بنحو ٢ ٠٠٠ جندي من الجزء الشمالي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبدءا من شهر أيار/مايو عبر جزء من القوة التشادية نهر أوبانغي، من زونغو إلى بانغي؛ ثم قطع أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى للوصول إلى تشاد، وذلك في ظل مراقبة البعثة للعملية.

٣٠ - وتتوقع البعثة أنه، مع انسحاب التشاديين، سيكون بمقدور المتمردين الكونغوليين التقدم حتى زونغو، التي تقع عبر النهر قبالة بانغي مباشرة. وستواصل البعثة مراقبة هذه الحالة المستجدة مراقبة وثيقة على ضوء ما يمكن أن تنطوي عليه من آثار على الحالة الأمنية داخل جمهورية أفريقيا الوسطى، وعلى حدود البلد الجنوبية.

نزع السلاح

٣١ - تباطأ معدل عمليات استعادة الأسلحة التي تقوم بها لجان نزع السلاح المدعومة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة، نتيجة للافتقار إلى التمويل فيما يبدو. وحتى أيار/مايو ١٩٩٩، كان قد تم استعادة نحو ٦٢ في المائة من الأسلحة الخفيفة وقاربة ٩٥ في المائة من الأسلحة الثقيلة التي نهبت من الحكومة في خلال أعمال التمرد التي وقعت عام ١٩٩٦. غير أنه يعتقد أنه لا يزال هناك في أيدي عامة الناس، بصورة سرية، ما هو أكثر من ذلك من قطع الأسلحة.

٣٢ - وريثما تبدأ برامج نزع السلاح التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمجرد اعتماد التمويل اللازم، توفر حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى قدرا من الأموال لكل لجنة من أجل عمليات التوعية واستعادة الأسلحة عن طريق شرائها في محاولة للإبقاء على هذه البرامج. ويؤمل أن تكشف الحكومة من هذه المساعدة في الفترة التي تسبق انتخابات الرئاسة.

عنصر الشرطة المدنية

٣٣ - تعرض الفقرة ٢٨ من تقرير الأخر نتائج الدورة التدريبية الخامسة لقوة الدرك الوطنية التي شملت ٢٤ من ضباط الشرطة المدنية وتولى تنفيذها الفريق التدريبي التابع للبعثة. وبدأت الدورة التدريبية السادسة، التي شملت ٤٣ من الضباط والقادة، في ٢٦ نيسان/أبريل، ولا تزال مستمرة. وانتهت في ١٦ نيسان/أبريل الدورة التدريبية الثانية للشرطة الوطنية بتخرج ١٣١ من ضباط إنفاذ القوانين و ٤١ من مفتشي الشرطة.

خامسا - إعادة تشكيل القوات المسلحة وتسريحها

٣٤ - في ٣ أيار/مايو، أقرت الجمعية الوطنية بأغلبية حزبية أربعة قوانين معا تتعلق بإعادة تشكيل القوات المسلحة، وكانت نتيجة التصويت ٥٧ صوتا مقابل ٤٧ صوتا. وصوتت المعارضة ضد القوانين، التي كانت قد أيدتها في مراحل صياغتها السابقة، وذلك نتيجة لاعتراضها على تعريف قوة الدفاع الخاصة التابعة للمؤسسات الجمهورية، الوارد في النص.

٣٥ - وتعلق القوانين الأربعة الجديدة بتنظيم الدفاع الوطني وإنشائه؛ وإنشاء المجلس الأعلى للدفاع الوطني؛ وإدارة الأزمات. ومن المتوقع صدور القوانين بموجب مرسوم رئاسي في خلال الأيام القليلة القادمة.

إعادة التشكيل

٣٦ - بعد اعتماد هذه القوانين، يتركز برنامج إعادة تشكيل القوات المسلحة على تدريب الأفراد العسكريين في القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى. ووفقا للخطة التي وضعتها اللجنة المشتركة بين الحكومة والبعثة والمعنية بقوانين ومراسيم إعادة التشكيل، بدأت البعثة بالفعل برنامجا يستغرق ثلاثة أشهر من المحاضرات والحلقات الدراسية المتعلقة بمسائل من قبيل الديمقراطية وحقوق الإنسان ودور الجيش في ظل نظام حكم ديمقراطي.

التسريح

٣٧ - استكملت الأعمال التحضيرية الرامية إلى تيسير تقاعد ٦٣٠ عنصرا في القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى مما مجموعه نحو ٨٥٩ عنصرا كان من المفترض أن يتقاعدوا منذ ثلاث أو أربع سنوات. والعقبة الرئيسية هي افتقار الحكومة إلى الموارد اللازمة لدفع المكافآت والمعاشات التقاعدية التي يحق قانونا للمتقاعدين الحصول عليها.

٣٨ - وحسبما جاء في تقرير الأخر (الفقرة ٣١)، يمضي التسريح أيضا وفقا للبرنامج الوطني لتسريح القوات الوطنية وإعادة إدماجها، وهو البرنامج الذي يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والأهداف الرئيسية للبرنامج الوطني تخفيف التوترات داخل القوات المسلحة بترحيل من يرغبون في العودة إلى الحياة المدنية؛

وخفض الاعتمادات المرصودة لمرتبات الجنود في ميزانية الدفاع؛ وتشجيع إعادة إدماج الضباط السابقين في المجتمع بطريقة مثمرة من الناحية الاقتصادية.

٣٩ - غير أن هذا البرنامج يواجه عددا من الصعوبات. فبالإضافة إلى الحاجة إلى نحو ٣,١ ملايين دولار لتمويل البرنامج، هناك شعور بأن العملية تنطوي على بعض المخاطر بسبب عدم وجود جيش جمهوري وطني متوازن من الناحيتين الإثنية والاجتماعية ويحترم المؤسسات الديمقراطية. وينبغي أن تكون هناك أيضا خطة متماسكة لإعادة تشكيل الجيش تنال رضى المانحين، بالإضافة إلى تعهد واضح من الحكومة بالوفاء بالتزاماتها المتعلقة بدفع المرتبات المتأخرة والمعاشات التقاعدية.

سادسا - الجوانب الاقتصادية

٤٠ - أحرز برنامج الإصلاح الاقتصادي بجمهورية أفريقيا الوسطى تقدما هائلا بعدة مجالات في خلال الشهور القليلة الأولى من عام ١٩٩٩. وفي خلال الفترة قيد الاستعراض، اعتمدت الجمعية الوطنية مجموعة من القوانين تهدف إلى تعزيز الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية. وهذه تشمل قانون تحويل ملكية شركة بتروكا، وهي الشركة الحكومية للمنتجات البترولية إلى أيدي القطاع الخاص؛ وقانون تصفية الشرطة الوطنية للمياه، وهي شركة حكومية قابضة؛ وقوانين مكتبي العمل، وهما المكتب الوطني للقوى العاملة، والمنظمة الوطنية للتدريب وتحسين المهارات، والاستعاضة عنهما بوكالة أفريقيا الوسطى للتدريب المهني والعمالة؛ وقانون الخدمة المدنية. وتم اعتماد هذه القوانين في سياق البرنامج الاقتصادي والمالي الذي وضعته الحكومة ودعمه مرفق التكيف الهيكلي الموسع التابع لصندوق النقد الدولي.

٤١ - وعلى ضوء التحسن في تنفيذ البرامج، يُرجح استئناف الدعم الخارجي لجمهورية أفريقيا الوسطى في الشهور القليلة القادمة. وينتظر أن ينظر المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في استكمال استعراض منتصف المدة في منتصف شهر حزيران/يونيه، مما يمكن أن يسمح بتسديد دفعة ثانية في منتصف حزيران/يونيه في إطار الترتيب المتعلق بمرفق التكيف الهيكلي الموسع. ويمكن أن يتلو ذلك في النصف الثاني من عام ١٩٩٩ مزيد من الدعم من البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والمانحين الثنائيين الآخرين.

٤٢ - غير أن ضعف إيرادات حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى يشكل عقبة رئيسية أمام استمرار التقدم في الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية. ويتعين بذل مزيد من الجهود لتحسين زيادة الإيرادات، لا سيما في المواقع الجمركية، وهناك أدلة تشير إلى أن الحكومة قد اتخذت خطوات لتحسين إدارة مصلحة الجمارك. وفي الوقت الراهن تتلقى الحكومة مساعدة تقنية من الأونكتاد في جملة مجالات من بينها هذا المجال. وما زال نقص الإيرادات يحول دون دفع الحكومة لمرتبات القطاع العام في موعدها. وبناء عليه، يواصل ممثلي الخاص، السيد أولوييمي أدينيغي، الضغط على سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى للتشديد على ضرورة مواصلة الإصلاحات الجاري تنفيذها لتسريع الخطى نحو زيادة توليد الإيرادات.

سابعاً - الجوانب المالية

٤٣ - تصل الميزانية المنقحة الخاصة ببعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى للفترة المالية الجارية (١٩٩٨-١٩٩٩) والميزانية المقترحة للبعثة لفترة السنتين ١٩٩٩-٢٠٠٠، الموضوعين على أساس التكلفة الكاملة إلى ٦٥,٩ مليون دولار و ٣٢,٢ مليون دولار، على التوالي. وسبق للجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة النظر في الميزانيتين في جلساتها الراهنة؛ وأتوقع أن تبت الجمعية فيهما قريباً.

٤٤ - وفيما يتعلق بالتكاليف المقدرة المرتبطة بالدور الداعم المأذون للبعثة بأدائه في الانتخابات الرئاسية، سأقدم اقتراحاتي إلى الجمعية العامة في تاريخ لاحق، عندما يتم تحديد جميع الاحتياجات ذات الصلة، والأفراد اللازمين، والانتهااء من وضع الخطط السوقية، وجميع المعامل المحددة لدعم الانتخابات.

٤٥ - ووصلت، في ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٩، الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى ١٥,٧ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ ١,٦ بليون دولار.

ثامناً - الملاحظات

٤٦ - ظلت الحالة السياسية العامة هادئة نسبياً. وتؤدي الجمعية العامة وظيفتها بصورة اعتيادية، كما يؤدي نواب كل من الحركة الرئاسية والمعارضة دورهما النشط في المداولات. وهذا سهل النظر في القوانين المتعلقة بإعادة تشكيل القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، والمتعلقة بالإصلاح الاقتصادي، واعتمادها، وفقاً لما تعهد به الرئيس باتاسي في رسالته المؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وفي هذا السياق، ألاحظ أنه تم اتخاذ خطوات لتحويل ملكية شركة بتروكا وغيرها من المؤسسات الحكومية إلى أيدي القطاع الخاص، وتنقيح قانون الانتخابات، وقيام الجمعية الوطنية باعتماد أربعة مشاريع قوانين تتعلق بإعادة تشكيل القوات المسلحة.

٤٧ - غير أن التدابير المتخذة حتى الآن لم تؤد إلى زيادة الإيرادات الوطنية، التي لا تزال أقل مما هو منتظر. وهذه إشارة واضحة إلى وجوب بذل الحكومة مزيداً من الجهود الوطيدة لمعالجة حالة البلد المالية. وسيستمر ممثلي الخاص ورؤساء برامج منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها الموجودين في بانغي في تشجيع رئيس الوزراء على اتخاذ التدابير الكفيلة بإحداث تحسن واضح في الاقتصاد تمشياً مع البرنامج المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

٤٨ - وأدى استمرار انعدام الثقة بين زعماء الحركة الرئاسية والمعارضة إلى شدة التأخر في بدء أعمال اللجنة الانتخابية. ويتعين القيام بعمل مكثف لاستكمال وتنفيذ خطة تكفل التمكن من تنظيم الانتخابات

الرئاسية وإجرائها في خلال الفترة الزمنية القصيرة المتبقية. وإنني أحث المجلس على تأييد خطة دعم الانتخابات المقدمة من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تستند إلى الحد الأدنى اللازم، في الظروف الصعبة السائدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، لضمان مستوى مقبول من الحرية والنزاهة في العملية الانتخابية.

٤٩ - وقد ذكرت في الفقرة ٢٥ أعلاه أن الأفراد العسكريين الإضافيين اللّازمين للمساعدة في الانتخابات يمكن استيعابهم في هيكل قوة البعثة القائمة، ولكنني لن أتردد في أن أوجه طلبا إلى المجلس للحصول على قوات إضافية لاستعادة أمن البعثة إذا رأيت أنها معرضة للخطر. وسأبذل كل جهد ممكن لكي يظل عدد الأفراد العسكريين عند المستوى المأذون به البالغ ٢٥٠ ١ فردا. وسأواصل بالطبع إطلاع المجلس إطلاعا تاما على أي تطورات ذات صلة تستجد في هذا الصدد.

٥٠ - وتجرى مراقبة انسحاب القوات التشادية من جمهورية الكونغو الديمقراطية مراقبة دقيقة. وعلى الرغم من أن حالة الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى ظلت هادئة، يمكن أن تؤدي إمكانية تقدم المتمردين حتى نهر أوبانغي إلى تقلب الأوضاع. وإنني أعتزم إبقاء مجلس الأمن على علم تام بأي شيء يمكن أن يهدد استقرار جمهورية أفريقيا الوسطى أو أمنها، لا سيما إذا كان من المحتمل أن يؤثر ذلك على أفراد الأمم المتحدة أو أن يهدد العملية الانتخابية.

٥١ - ونظرا للخطوات التي اتخذتها الحكومة منذ صدور تقريرتي الأخير، فقد يود مجلس الأمن أن يحيط علما بالتقدم المحرز حتى الآن، وأن يشجع الحكومة على مواصلة إصلاحاتها، وتحسين عملية توليد الإيرادات. وقد يكون مفيدا للغاية أن يعرب المجلس عن تأييده، وأن يقدم المانحون الثنائون المساعدة المالية، لمواصلة إعادة تشكيل القوات المسلحة والشرطة وقوة الدرك. ومن الضروري المضي في إحراز تقدم في إنشاء قوات أمن مدربة تدريباً جيداً ومجهزة تجهيزاً كافياً، نظراً لتقلب الحالة داخل جمهورية أفريقيا الوسطى وفيما حولها.

٥٢ - وليس من قبيل المبالغة في شيء التحدث عن إلحاح تنفيذ هذه الإصلاحات والقيام بالتخطيط والاستعدادات اللازمة للانتخابات. وحالات التأخير الملحوظة حتى الآن، لا سيما فيما يتعلق بإنشاء اللجنة الانتخابية، قد أضرت كثيرا بمدى مساعدة البعثة لهذه العملية. نظرا للمواعيد النهائية التي يفرضها دستور جمهورية أفريقيا الوسطى ولانتهاء ولاية البعثة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. والمعرض أعلاه من خطط نشر الأفراد لتقديم الدعم الانتخابي هو ضرورة لإضفاء المصداقية على الانتخابات. وأي تأخير أو تخفيض آخر في مستوى الدعم المقدم للانتخابات قد يعرض للخطر كل المقصود من عمل البعثة والحكومة المضطلع به منذ النشر الأولي لعناصر البعثة.

٥٣ - وأخيرا، أود أن أعرب لممثلي الخاص ولقائد البعثة الميجور جنرال بارتليمي رتغ (غابون)، وجميع أفراد البعثة، عن تقديري للجهود التي بذلها خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى: المساهمات
في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٩

المجموع	الجنود	وحدة الدعم	الموظفون المراقبون	البلد
١٢٦	١٢٠		٦	بوركينافاسو
١٢٤	١١٨	-	٦	تشاد
١٢٦	١٢٠	-	٦	توغو
١٢٩	١٢٠	-	٩	السنغال
١٢٨ ^(ب)	١٢٠	-	٨	غابون
٥٥ ^(ج)	٥١	-	٤	كندا
٢٣٣	٢١٠	١٥	٨	كوت ديفوار
٣٢٨	١٢٠	٢٠٠	٨	مصر
٢٤٩ ^(د)	٩٧٩	٢١٥	٥٥	المجموع

(أ) باستثناء عناصر الدعم الوطنية (٢٢).

(ب) بالإضافة إلى قائد القوة.

(ج) بالإضافة إلى ٢٤ من مراقبي الشرطة المدنيين من البرتغال (٢)، وبنن (٢)، وتونس (٢)، والسنغال (٣)، وفرنسا (٧)، الكامبيرون (١)، وكوت ديفوار (١)، ومالي (٦).

- - - - -